كلية الحقوق

دور الامن الاقتصادي
في تحقيق التنمية المستدامة
وتطوير العشوائيات
(دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)

الباحث

محمد احمد البلشه

المقدمة

باسمك اللهم أبدأ وبك أستعين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، الحمد لله بارئ الخلق، الحكيم فيما أنشأ ودبَّر، الخبير بما قدَّم وأخَّر، الذي وَسِعَ خَلْقَه وعِلْمَه، وعَدَلَ فيهم حكمه، يخلق ما يشاء ويختار، وكل شيء عنده بمقدار والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ رسول الله مبعوث العناية الإلهية، وشمس الهداية الربانية، أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه، وعلى أصحابه الغُرِّ الميامين، أعلام الهدى ومصابيح الظلام، وعلى آله الطيبين الأطهار، وسلم تسليمًا كبيرًا.

الاقتصاد هو قاطرة التنمية في المجتمع، وهذه التنمية لا يُتصور تحقيقها بدون استقرار، لأنه الركيزة الأساسية للتطور، وهو عامل هام لإنجاح الخطط التنموية وتحقيقها.

والاستقرار لا يتحقق بالكتائب العسكرية فقط، إذ خرج عن النزعة التقليدية، ولبس ثوب الحرب ضد الفقر، فنهوض المجتمع وأفراده إلى مستوى معيشة أفضل، تشبع تطلعاته وتخطيطاته للنمو المستديم والشامل، هو أساس مفهوم الاستقرار.

ويتحقق ذلك، عندما تتمكن الدولة من خلق ثروات حقيقية، تقاس بناتج إجمالي أعلى سنويًا، موزعًا على عدد السكان، يقاس بمستوى معيشة الفرد، ومنها توفير فرص العمل، والقضاء على الانعكاسات السلبية للبطالة، وتوفير مسكن مناسب، بأسعار مناسبة، والتي تعتبر إحدى مسببات الخلل في الأمن الاقتصادي بشكل عام.

ويعد من أهم معالم الأمن والاستقرار في المجتمع، وقاية أفراد المجتمع من الامراض، بتوفير الدواء، وتطوير مؤسسات الصحة وزيادتها، وإعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات محدودة الدخل، والتي تعد حجر الأساس في نمو وتطور أي مجتمع، فهم الصناع والحرفين والزراعيين، وهو الأغلبية المنتجة في أي مجتمع، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع بنشاط وقوة، يتمكن بها من العمل، وزيادة الإنتاج وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة، بينما يكون العكس في المجتمع الذي تسيطر عليه الأمراض والأوبئة.

فمكافحة الفقر بشكل عام هو أساس الأمن الاقتصادي لأي دولة، إذ يمثل الفقر الخطر الأكبر على المجتمعات، فبانتشار الفقر في مجتمع ما ، تنتشر الأمراض وسوء التغذية، وتكثر الجريمة، ويقل الانتماء، كما تزداد حالة عدم رضا عن الأنظمة السياسية الحاكمة، ولذلك ينظر إلى مشاريع مكافحة الفقر، على أنها أساس تحقق الأمن في المجتمع.

والمتتبع للوضع الاقتصادي في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما آل إليه الحال من تراجع مادي ومعنوي في تركيبة ومنظومة المجتمع المصري، ومقارنته بما كان قبل ذلك، يجد أن معدل النمو دائمًا مرتبط بالاستقرار، فكلما كان الوضع الأمني مستقرًا في دولة من الدول، ومنها مصر، كلما زادت نسب النمو؛ وهنا يلزم مراعاة تغير مفهوم الأمن، فلا يمكن إن نحصره في نطاق ضيق، من الأمن ضد الحروب الداخلية والخارجية، بل من الضروري إن يشمل كل أوجه الحياة وهو ما يسمى، بالأمن الإنساني، أي الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، الحرمان من الحياة المقبولة، فالأمن بهذا المعنى، يتحرر فيه الفرد من الخوف والحاجة، ويأمنه المجتمع من كل ما يهدد هذا التحرر، من فقر وجوع ومرض، وتشرد، فيتيح له ولمن يعول الفرصة البسيطة لحياة محترمة.

أهمية البحث:

الفقر أصبح من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصًا مع ما يفرضه التوجه العالمي نحو التنمية، والتي لا تتحقق إلا بالاستقرار الأمني، الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر من المصادر الأساسية لتمويل التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، في ظل ندرة الموارد المحلية، وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة، وتقليص نسبة الفقر في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطن، وزيادة الإنتاج المحلي، والتوسع في حجم التجارة الخارجية، وارتفاع الترتيب الائتماني للدولة لما تحقق لديها من فائض اقتصادي، وما يرتبه ذلك من قدرة الدولة في الاستعانة بالمؤسسات الدولية لتمويل عملية التنمية، وغير ذلك من الأمور التي تصب جميعها في قالب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

وتظهر أهمية دراسة دور الأمن الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير العشوائيات (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)، في أن السياسات المختلفة التي صاغها الاقتصاديون لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات البشرية والمادية، والتوزيع العادل للثروات لم يكن بالقدر المطلوب والمأمول لتحقيق الأمن الاقتصادي في مجتمعات الدول النامية التي تعاني أصلًا من ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة.

إشكالية البحث:

الإشكالية في هذا البحث تتمثل في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تراجع المنظومة القيمية، وتنامي نسب الفقر بنوعيه المادي والنفسي، ووسط كل ذلك كيف نصل بالدولة المصرية لمرحلة الأمن التي من خلالها تنطلق إلى أفاق التقدم والرقي، وتتحقق التنمية بكل جوانبها.

تساؤلات البحث: يطرح البحث العديد من التساؤلات، التي تمثل الاجابة عليها حلا لإشكالية الدراسة، ومن أهمها ما يلي:-

١) هل الأمن الاقتصادي وامكانية تحققه، مجرد معاني مثالية لا يمكن تطبيقه على ارض الواقع؟

٢) هل الاقتصاديون وضعوا مفهوم شامل للأمن للاقتصادي يلائم ظروف كل الدولة، ويضمن تحقيق حياة كريمة بكل متطلباتها لجميع البشر، أم أنه يلزم بذل مزيد من الجهد البحثي لوضع إستراتيجية تنمية شاملة، تختلف من دولة لآخرى، تثمر عن امن اقتصادي؟

٣) هل توجد علاقة مباشرة بين تحقق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على العشوائيات، وإذا وجدت فما هي أهم مظاهرها.

٤) ما هي افضل الطرق التي يمكن من خلالها تحقق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، والقضاء على العشوائيات؟

٥) ما هي معوقات التنمية المستدمة، واساليب تفادي هذه المعوقات؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي، والذي يتناول فيه موضوع البحث من مختلف مصادره القديمة والحديثة، والنظرية والتطبيقية، ثم قم الباحث بتحليل المادة من خلال المنهج التحليلي، مع مراعاة أن تكون المادة العلمية اللازمة من المصادر والمراجع الموثقة والصحيحة.

خطة البحث:

تهدف خطة البحث إلي الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته المتمثلة في بيان ماهية التنمية المستدامة، قُسم البحث إلى مبحثين، يسبقهمامقدمة، وننهيه بالخاتمة والنتائج والتوصيات، وذلك على الوجه التالي:-

المبحث الأول: المقصود بالتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: نشأة وتطور التنمية المستدامة.

المبحث الأول

المقصود بالتنمية المستدامة

تمهيد:

احتلت قضية التنمية مساحة كبيرة، واهتمام واسع من الباحثين، لكونها الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف ومن ثم تحقيق الأمن الاقتصادي؛ وتطورت البحوث بشأنها بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي.

ومن ثم يلزم عند الحديث عن التنمية في أي دولة تحديد المعالم الإستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميته، حيث يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي لدى المواطنين مع التوزيع العادل للموارد بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة.

وقد أُقرت أول خطة للتنمية الاقتصادية في العالم بالاتحاد السوفيتي، وهي خطة غويلرو (goelro) لمدي زمني مرسوم لفترة من ١٠: ١٥ سنه لتنمية الكهرباء في الاتحاد السوفيتي[١].

وكان لهذا السلوك – وضع الخطط للتنمية الاقتصادية – أثره البالغ في الإسراع بالتنمية الاقتصادية في الدول الاشتراكية، والتأكيد على أن التخطيط لاستغلال الموارد المتاحة هو حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في أي دولة.

وركزت الدول المتقدمة لتحقيق تنميتها، على نوعية الحياة، فانشغلت بالبيئة نتيجة الآثار السلبية المصاحبة للنمو الصناعي، بينما تختلف نظرة الدول النامية إلى التنمية الاقتصادية فلا تنظر فقط إلى ما تتطلبه من ناتج قومي مرتفع ومعدل نمو سريع، بل تفكر كذلك فيما يحقق لها هذا النمو، والكيفية التي تقسم بها ثمرات التنمية على الفئات المختلفة للمجتمع، لأنه حتمًا إذا

---

[١] د/شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة– الرياض، ع١٩، جماد آخر ١٤١٤هـ، ص٦٧.

كان الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، فإن حال الفقراء يتجه للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

وسوف نقوم بدراسة المقصودبالتنمية المستدامة ونشأتها وتطورها، وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:-

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة

من الخطوات المهمة الجوهرية لوضع أي دولة على الطريق الصحيح إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية، فالسياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف.

وقد تباينت الآراء حول تحديد مفهوم للتنمية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية، وكذلك اختلاف تخصصات العلماء والباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق للتنمية.

فقد عرف الاقتصاديون التنمية، بأنها:« تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات، إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي؛ لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل يتراوح بين ٣% إلى ٧% أو أكثر مع تغيير هياكل الإنتاج وأساليبه ومستوى العمالة، ويصاحب ذلك تناقص الاعتماد على القطاع الزراعي، والاعتماد على القطاع الصناعي الخدمي»[١].

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية فى عام ١٩٥٦، بأنها:« العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

---

[١] د/ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو- هل يمكن الاقتداء بها، إيتراك للنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٥م، ص٥٩.

وقد أكد البعض هذا المعنى[1]حينما أشار إلى أن " التنمية ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهى تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافهم، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين، ويستفاد فى تحقيق تنمية المجتمعات بالتقدم الذي تحقق فى المجتمعات الصناعية، واحتذاء هذه الدول النامية لنموذج الدول المتقدمة الذي اتبعته، وتعبئة المصادر القومية وتنسيق القوى الاجتماعية والسياسية فيها».

ويذكر ماير « Meier » أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي لدولة خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معه بولدوين "Boldwin" فى ذلك، وأضاف أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو فى قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى، ويضيف كذلك أن التنمية تعنى التوسع فى الاقتصاد القومي، وخلق احتياطينقدي فى يد الدولة، للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية والصحية ورعاية العجزة والأطفال، ولمواجهة أعداء الدولة وتحقيق التعاقدات والاتصالات الدولية.

أما« ارثرلويسARTHRLWYS» فيبين أن المسألة الرئيسية في نظرية التنمية الاقتصادية تكمن في فهم تلك العملية التي بنتيجتها يبدأ المجتمع بادخار ٥% إلى ٢٥% من الدخل القومي[2]؛ (كما يعتقد روستوROSTÓW) مع كل ما يترتب عن ذلك من تغيير في المؤسسات و التقنية[3].

أما عن مفهوم جيرالد ماير Gerald Maier فيقول:«إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر»[4].

يعرفها صبحي محمد قنوص على، أنها:« تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية »[1].

---

[2] التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية- القاهرة، ١٩٧٠م، ص٩٠- ١٠٠.

[2] د/ عزت عبدالحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية- دراسة تحليلية عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي نشأته وتفسيره وتطوره وخصائصه والتنمية الاقتصادية: العناصر والنظريات والسياسات واستراتيجيات التنمية والتطوير، مطابع جامعة المنوفية، سنة ٢٠٣٣-٢٠٠٤م، ص٩٧.

[3] د/عصام خوري- د/عدنان سليمان: التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، د/ت، ص٢١٩.

[4] د/ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو،دار هومة للطباعة والنشر-الجزائر، سنة ١٩٩٧، ص٥١.

بينما عرفها بعض الفقهاء بأنها:« عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب،تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية»[٢].وقيل، هي: العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[٣].

وعرفها مؤتمر نيودلهي عام ١٩٩٦م، بأنها:« معدل نمو الناتج القومي بمستوي يفوق معدل النمو السكاني» فالتنمية الاقتصادية وإن اختلفت المسميات حولها نسبة لاختلاف المدارس الاقتصادية أو الأفكار فهي عنوان لكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، ولابد من التسليم بان قضية التنمية ومفاهيمها قد تبلورت من خلال القيم الاعتقادية، والظروف النفسية والتاريخية التي مرت بها كل امة والاهتمام والجهود التي بذلت لتحقيقها، فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشتمل على مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق الرفاهية للإنسان وتبني له كرامته وهي أيضا بناء للإنسان وتحريره وتطوير لكفاءته واكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها[٤].

وقد ذهب استاذنا الدكتور عزت البرعي الى أن التنمية يجب أن تشمل كافة الجوانب، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، وهذا الأمر لا يمكن تحققه إلا من خلال إستراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، تقوم على اعادة تنظيم المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وتنظيميًا، وتحديد الأهداف الجوهرية التي يجب الوصول إليها، والوسائل والسياسات التي يتم عن طريقها تحقيق الأهداف[٥].

وتستخدم « التنمية » كمقياس للزيادة في الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنيه معينه « طويلة » ويعرف الاقتصاديون الدخل الحقيقي بالرجوع إلي إجمالي الإنتاج والسلع والخدمات النهائية في الدولة[٦].

---

[١]د/ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط٢، الدار الدولية للنشر والتوزيع- القاهرة، سنة ١٩٩٩م، ص٩٧.

[٢]د/ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية- مصر، سنة ٢٠٠١، ص١٢.

[٣]د/ محمد عبد العزيز عجينة- إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية- الإسكندرية، سنة ٢٠٠٣، ص٧٧.

[٤]د/ محمود محمد شريف – الاقتصاد – درا المطبوعات الجديدة القاهرة، سنة ١٩٧١، ص٣٤٩.

[٥]د/عزت عبدالحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص١٠٧ وما بعدها.

[٦]د/نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص٩٧.

ويري « شومبيتر SCHUMPETER»أن التنمية هي عبارة عن العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفى حدود فترة زمنية معينة أما النمو فهو تغيير تدريجي ومطرد على المدى الطويل ويتحقق بارتفاع عام في معدل الادخار والسكان[١].

أما « هيكس HICKS» فقد وضع هذه المصطلحات بطريقة أخرى أشارت إلى أنمشاكل الدول النامية تتعلق بتنمية الموارد غير المستغلة حتى وان كانت استخدامها معروفاً تماماً، في حين أن مشاكل الدول المتقدمة ترتبط بالنمو مع إن معظم ومواردها معروفة مسبقًا وتم تنميتها إلى مدى يعتد به، وبالتالي فانه من وجهة نظر هيكس فان التنمية تأتي قبل النمو، أي أن الدول تتجه أولا للتنمية ثم بعد ذلك إلى النمو، وهذا الرأي لا يمكن تعميمه على كافة الدول[٢].

فالنمو الاقتصادي ينصرف إلى زيادة الدخل الحقيقي التى تحدث بمرور الزمن على الكثير من المجتمعات الاقتصادية، أما التنمية فتنصرف إلى قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية فى سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي، وبذلك تعتبر فى جوهر نموها إرادياً مدفوعاً.

ويتضمن الفكر المعاصر مجموعتين من النظريات التى تعالج سير التطور الاقتصادي فى المجتمعات البشرية، تستعير الأولى مجرى النمو الاقتصادي فى الدول المتقدمة، وتتناول الثانية ظروف التنمية الاقتصادية فى البلدان القليلة النمو[٣].

---

(1) **Schumpeter: J.A The Theory of EconomicDevelopmentOxfordUniversity press Oxford 1974, p 63-66.**

(2) **Hicks: V, Learning about Economic Development Oxford Economic Papers, Oxford. February 1957.**

(٣) **د/ عبدالحميد محمد القاضي، مقدمة فى التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة ١٩٧٥، ص١٩.**

المطلب الثاني

أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للدولة، من أجل تحسين مستقبلها الاقتصاديوالاجتماعي، ومستوى المعيشة لكل مواطنيها؛ ويمكن حصرهذه الأهداف فيمايلي:-

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، زيادة منتظمة ومستقرة[١].
- رفع مستوى الإنتاج من خلال تنمية واستغلال المهارات والطاقات البشرية في الدولة.
- زيادة معدلات الإنتاج الكلية للاقتصاد، وتخفيض معدلات البطالة بإتباع سياسات قادرة على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.
- للتنمية اثر بالغ في تقوية الدولة من جميع جوانبها سواء الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية وغيرها. فقوة أي دولة تكمن فيما تملكه من ثروة ونماء اقتصادي، فمن ملك قوة يومه ملك قرار نفسه.
- الاستقرار الاجتماعي تبعًا للنماء الاقتصادي؛ فأمان واستقرار الأفراد في أي مجتمع مرتكز على النماء الاقتصادي، فلا حروب ولا مشاحنات ولا ارتفاع لمعدل الجريمة من اجل لقمة العيش.
- تقليل الفوارق في الدخول والثروات، حيث أن أغلب الدول النامية رغم معاناتها من الانخفاض في الدخل القومي، وتدني مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل، إلا أنه يوجد تفاوت كبير في دخول وثروات مواطنيها، إذ تستحوذ نسبة قليلة جدًا من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثروته، بينما لا تمتلك غالبية مواطني هذه الدول إلا نسبة قليلة جدًا من الثروة، إلى جانب نصيبهم المتواضع من الدخل القومي[٢].

الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

---

[١] **ويعرف معدل الدخل؛ بأنه:« الناتج القومي الحقيقي مقسومًا على عدد السكان في الدولة». راجع: خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر- الاردن، ط٦، سنة ٢٠٠٨م، ص٣٨١.**

[٢] **د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٨٤م، ص٧٩-٨٣.**

كثير من المؤلفات التي تبحث في موضوع التنمية، تستخدم كلمة نمو وتنمية للتعبير عن معنى واحد؛ وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي؛ والواقع أن هناك فرق بين المفهومين يمكن توضيحه على النحو التالي:

يختلف مفهوم النمو الاقتصاديعن التنمية، حيث أن التنمية هي عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط الدخل الحقيقي يرتفع[١].

بينما يعني النمو الاقتصادي ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبًا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القوميnational income، فالدول التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم مثلًا[٢]، يحقق نموًا اقتصاديًا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد فى الأسواق العالمية.

وهناك ثلاثة أنواع من النمو[٣]، النمو الطبيعي أو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط؛ ويقصد بالنمو الطبيعي، ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة، فان مثل هذا النوع من النمو يكون بطيئا برغم تعرضه في بعض الأحيان، إلى تقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت بعض الدول الرأسمالية المتقدمة، في مرحلة من مراحل تطورها، على هذا النوع من النمو، وهذا النوع من النمو، يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه؛ لكي يمكن له إن ينتقل بسرعة من قطاع لآخر[٤].

أما فيما يتعلق بالنمو العابر، ليس له صفة الاستمرار والثبات، إنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة؛ عادة ما تكون خارجية لاتلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي أو يتوقف النمو الذي أحدثته. إلا أن اثر هذا النمو يكون محدودا؛ بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في الدول النامية[٥].

---

[١] د/ كامل بكري،المرجع السابق، ص ١٨.

[٢] د/ يسري محمد أبو العلا، الاقتصاد السياسي- النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية- القاهرة، ص٢٧٦.

[٣] د/انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي- بيروت/لبنان، ص٢٣-٢٦.

[٤] د/محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية- القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٨.

[٥] د/ عبدالحميد القاضي، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية- مصر، سنة ١٩٧٥م، ص٨٠.

أما النمو المخطط، فهو ذلك الذي يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع مستوياته، والجدير بالذكر أن النمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة كالنمو الطبيعي، في حين أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، كما أن النمو الذاتي، إذا استمر لفترة طويلة من الزمن، قد يتحول إلى نمو مطرد[١].

فالتنمية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير مالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري فى البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي[٢].

ولاشك فى أن هذه العملية شاقة فليس من السهل إحداث التغيير الهيكلي الاقتصادي لوجود مقاومة ضد أي تغيير، فكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفًا ازدادت قوة المقاومة والعكس.

وخلاصة القول، أن مفهوم التنمية المستدامة رغم الاختلاف في تحديد مضمونها من خلال وضع تعريف محدد له، إلا ان جوهر التنمية لا اختلاف فيه بين كل من تصدوا لتعريفه، فضرورة وضع إستراتيجية عامة تهدف الى تطوير اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، هذه الاستراتيجية ترتكز على اسس وسياسات توصل الى هدف التنمية.

---

[١] د/ صبحي تادرس فريضة- د/محمود يونس، مقدمة فى الاقتصاد، (د/ن)، ١٩٨٥م، ص ٤٢٤.

[2] R. Barro and X. Sala _ I- Martin, Economic Growth, 1995,
http://down.cenet.org.cn/upfile/8/200751171644184.pdf

المبحث الثاني

نشأة وتطور التنمية المستدامة

يُعرف عن النمو أنه حركة النظام الاقتصادي وفقًا لآليات السوق العفوية، بينما تُعرف التنمية بأنها حركة النظام الاقتصادي وفقًا لخطط توضع من قبل الدولة ويرى الاقتصادي الروسي« فلاديمير كوسوف » أن النمو يشير إلى التغيير فى حجم الاقتصاد بينما التنمية تعنى التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضاً على التغيرات فى هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية، فالنمو يمكن أن يعبر عنه نمو الناتج الاجتماعي، بينما التنمية يعبر عنها بدرجة التغير فى الهيكل القطاعي للنظام الاقتصادي[١].

ويرى البعض أن الفرق بين نظريات النمو والتنمية، تتمثل فى تركيز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، بينما تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفها معًا[٢].

ورغم عدم تشكيل هذا الفرق لأي تميز علمي، إلا أنه يفيد فى كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسماليًا.

وقد مر مفهوم التنمية المستدامة بمراحل تطور عديدة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وسوف نقوم ببيان مراحل التطور من خلال ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي[٣]:-

المطلب الاول: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: مرحلة الثمانينيات – العقد الثالث للتنمية.

المطلب الثالث: مرحلة عقد التسعينيات وما بعدها- عقد التنمية المستدامة.

المطلب الاول

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية، اكتشف العلماء أن المجتمعات الصناعية قد اكتسبت مقدرة على الزيادة المنتظمة في إنتاجها القومي سنويًا، بشكل جعلها قادرة على تحسين أوضاع المعيشة

---

[١] د/ عبد الفتاح، عبد الرحمن عبد المجيد، التنمية الاقتصادية نظريتها وسياساتها، مكتبة الجلاء –المنصورة، سنة١٩٨١– ١٩٨٢، ص ٨٢.

[2] Ch. Mahender, Economic Development vs. Economic Growth, http://www.diffen.com/difference/Eonomic_Development_vs_Economic_Growt.

[٣] د/عزت عبدالحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية،مرجع سابق، ص١٣٨ وما بعدها.

لسكانها بطريقة مؤكدة دون تغير في البناء، ويلزم إن توجه جهود التنمية لإحداث تغيرات ثقافية واجتماعية وإنسانية، بالإضافة إلى جانب التغييرات الاقتصادية لكي تحقق التنمية أهدافها النهائية، ومن هنا كانت فكرة تنمية مجالات الصحة والتغذية والتعليم والصرف الصحي، وكافة المجالات المتعلقة بمجال التنمية، إضافة إلى توفير فرص عمل للفقراء[١].

ومن ثم برز المفهوم الاجتماعي للتنمية، في كافة الاتجاهات، وتم وضع الخطط لما عرف بالتنمية الشاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن في احتياجات الأشخاص، إلا أن التطبيق العملي قسم التنمية إلى قطاعين إنتاجي وآخر استهلاكي دون الالتفات الكافي لما بينهما من تداخل وتفاعل وتأثير متبادل، حيث كانت هذه التقسيمات لقطاعات التنمية في وصفها بالشمول من قبيل عمليات الجمع الحسابي لوحدات قد لا تكون متجانسة، مما أصاب تخطيطها بالقصور، تنفيذًا وتخطيطًا ونتائج، مما أدى إلى افتقادها لمضمونها باعتبارها أسلوب عمل موحد، تتفاعل مكوناته وتتشابك فيه الوسائل والمدخلات والعمليات من أجل تحقيق غاية محددة في زمن محدد[٢].

المطلب الثاني

مرحلة الثمانينيات – العقد الثالث للتنمية

عبرت حقبة الثمانينيات عن تغيرات فكرية مجتمعية واعية في جانبها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من جانب المؤسسات والهيئات والأفراد، وشعر الفرد بقيمته ومكانته في مجتمعه الذي يحيا ويعيش فيه[٣].

أكد ذلك تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام (١٩٩١)، حيث أشار إلى إن التنمية عملية متعددة الأبعاد والأركان، كما أن التحدي الحقيقي للتنمية يتمثل في تحسين نوعية حياة البشر إضافة إلى تحقيق مستوى أفضل من التعليم، والصحة، وضرورة تقليل مستويات

---

(1) **Haper, Global Development and Environment institute, Tufts University, Medford USA. From the World Wide Web: http//ase.tufts.edu/gdae/publications/workingpapers/sustainable20%development.Pdf.**

[٢]د/ محمد صبري الحوت– د/ ناهد عدلي شاذلي، التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية– القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، ص١٧٥.

[٣]د/عبد الباسط وفا، التنمية السياحية والمستدامة بين الاستراتجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية– القاهرة، سنة ٢٠٠٥، ص٨١.

الفقر وتهميشه، والحياة في بيئة نظيفة، والعيش في مستوى كريم، تتوافر فيه كافة مقومات العيش الأساسية وأخيرًا تعظيم دور وقيمة الحرية لدى الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة[١].

المطلب الثالث

مرحلة عقد التسعينيات وما بعدها- عقد التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢م، الذي عقد في ٥-١٦ حزيران[٢]، وكان الهدف منه بحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي، وبضمان أن يكون للتنمية الصناعية الحد الأدنى من الآثار المؤذية للبيئة، لكن وقائع هذا المؤتمر قد خصص جل اهتمامه بقضايا التلوث، ولم ينشغل بمشكلات التنمية من قريب أو بعيد، لكنه تحت تأثير ممثلي الدول النامية الذين أصروا على طرح قضية الفقر وتدهور مستويات التنمية في بلادهم، لأن يصدر المؤتمر إشارة لمشكلة الفقر في عبارة أصبحت فيما بعد مدخلًا مهمًا في المعالجات الاقتصادية لقضية الاستدامة، وهي تلك العبارة الشهيرة « الفقر أكبر ملوث للبيئة »، أي إن النظم الفقيرة عادة ما تعجز عن مراعاة الاعتبارات البيئية في النمو، وكذلك استنزاف مواردها الطبيعية، إذ لا يراعى فيه القيود الطبيعية أو الفنية لاستدامة هذه الموارد[٣].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن تبني هذا المصطلح بمفهومه الحالي كان بعد مؤتمر بورتلاند عام ١٩٨٧م[٤]، حيث تم تبني مصطلح التنمية المستدامة، التي تتبلور في تحقيق

---

(1) Michael p, Todaro (2000): Economic Development, Seventh Edition, Log man, New York London, p.76.

[٢]عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة في ١٦ حزيران من عام ١٩٧٢م، في عاصمة السويد استكهولم، وكان بحضور ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددهم ١١٣ دولة وقتئذٍ، بالإضافة لممثلين للمنظمات غير الحكومية في دول الشمال الذين حضروا المناقشات، وخرجوا من ذلك بوضع (١٠٩) توصية، تدعوا فيها الحكومات والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة لوضع التدابير الضرورية لحماية الحياة والبيئة، مع التأكيد على ما نص عليه المبدأ الأول من إعلان استكهولوم:« أن للإنسان حقًا أساسيًا في الحرية والمساواة وظروف الحياة الكريمة في بيئة نظيفة تتيح لع العيش في كرامة ورفاهية »، ومع التأكيد على دور الحكومات في حماية البيئة للأجيال القادمة. راجع: د/ عيسى على إبراهيم- د/ فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافيا التنمية والبيئة، ط١، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٤، ص٣١٧-٣١٨.

[٣]راجع: موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:.http://wwwiccm.org.sg

[٤] تقرير نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ التحضير لمؤتمر ريو الذي كان يهدف إلى تحديد استراتيجيات وتدابير الحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسلمية بيئيًا.

التوازن الاجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأفراد مما يخلق تعددية ثقافية بمعناها الصحيح[١].

ثم كان مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، والذي أطلق عليه قمة الأرض، والذي سعى إلى ترسيخ بعض السياسات والبرامج التي ترمي إلى إيجاد نموذج إنمائي يمكن اعتباره مستديمًا، وترتب على ذلك إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية وغير الدولية خاصة بوضع مبادئ يجب احترامها من جانب الدول الأعضاء[٢].

ثم جاء بعد ذلك كان برنامج عمل بربادوس عام ١٩٩٤م، والذي نص فيه على عدد من الإجراءات والتدابير التي يلزم اتخاذها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لدعم التنمية المستدامة لتلك الدول UN Economic and Social Development[٣].

ويعد تقرير البنك الدولي هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، كما اعتبرها التقرير قضية مصيرية ومستقبلية راهنة[٤]، ثم كانت القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج ٢٠٠٢م، The Summit for Sustainable, Development in Johannesburg[٥]، ثم اجتماع موريشيوس الدولي ٢٠٠٥، الخاص بتنفيذ برنامج بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية[١].

European Commission: Eurostat. Indicators of sustainable development.

[1] Agenda 21(2008): Sustainable Development, Retrieved March 15. from the world wide wed: http://www6.gencat.net/a21cat/sd_World.htm.

[٢]د/ناهد عدلي شاذلي، التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، س١٣، ع٣٢، سنة ٢٠٠٥م، ص٤٩.

[٣]د/علي أبو الفتوح الشيخ، التواصل بين الحضارات في تحقيق التنمية المستدامة، أعمال المؤتمر العربي السادس حول المدخل المنظومي في التدريس الفعال، نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ١٣-١٥ ابريل، ٢٠٠٦م.

[٤]البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، التنمية والبيئة، ١٩٩٢م، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع التالي:http://ww.un.org/ar/esa/hdr/bdf

[٥]وتم عقد القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) في جوهاسبيرج بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢، وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر:-

- **إقامة الشراكات بين الأمم المتحدة والحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لجمع الموارد من اجل التصدي للتحديات العالمية في مجالات البيئة والصحة والفقر.**
- **إعادة التأكيد على أهداف مؤتمر الألفية وإضافة أهداف أخرى.**

وفي سبتمبر ٢٠١٥م، عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة والذي جاء في شكل اجتماع عام للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، وتم اعتماد وثيقة ختامية، مضمونها « تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م »، وقد جاء في ديباجتها[٢]:-

- تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الأزهار وهي تهدف إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية.
- نحن ندرك إن القضاء على الفقر بجميع صورة وأبعاده بما فيه الفقر المدقع هو اكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.
- ستعمل جميع البلدان والجهات ذات المصلحة على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية.
- نحن عاقدون العزم على تحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والعوز وعلى تضميد كوكبنا وحفظه، ومصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي يلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود.
- نتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية بألا يتخلف عن الركب أحد، حيث تبرهن أهداف التنمية المستدامة، والبالغ عددها ١٧ هدفًا، وغاياتها البالغ عددها ١٦٩ غاية، والتي ستعلن اليوم خطة عالمية طموحه، هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وانجاز ما لم يتحقق في إطارها، كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وهي أهداف وغايات غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

- **تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية.**
- **التقليل من الآثار الضارة للمواد الكيميائية.**

وقف فقدان التنوع البيولوجي. راجع: موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

http://wwwiccm.org.sg.

(1) Mauritius International Meeting (2005): earth negotiations bulletin's coverage of the Mauritius International Meeting, January 2005, a multimedia resource for linkages environment and development policy markers. From the world wide wed: http:// www.iisd.ca/sids.html.

[٢]وثيقة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ قرارات الدورة (٧٠)، ٢٠٠٢م، ص٣/٥١.

وعلى الصعيد الإقليمي، نجد أن الدول العربية قد بذلت جهدًا كبيرًا في هذا السبيل، بعقد مجموعة من المؤتمرات وورش العمل، منها، الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول، الذي عقد في تونس أكتوبر ١٩٨٦م، حول الاعتبارات البيئية للتنمية، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر ١٩٩١م، والمؤتمر العربي الإقليمي الذي عقد في القاهرة، في الفترة من ٢١-٢٤ فبراير ٢٠٠٠م، تحت عنوان:« التوازن البيئي والتنمية الحضارية المستدامة »[١].

وفي اجتماع مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لعام ٢٠٠٢م، تقدم المجلس بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، باسم المجموعة العربية، بإصدار ما عرف بإعلان أبو ظبي للمشاركة في مؤتمر جوهانسبرغ لقمة التنمية المستدامة، وهي مبادرة موحدة لتحقيق الأمن والسلام والتنمية في ربوع المنطقة العربية، وتهدف المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وتأكد الالتزام بتنفيذ مخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتسعى إلى تفعيل وتعزيز مشاركة الدول العربية من اجل إبراز الجهود التي يقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولاسيما في ظل العولمة ولآثارها، وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة[٢].

ثم كان المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، والذي عقد بالمغرب، في الفترة من ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨م، تحت عنوان:« من اجل التخفيف من آثار التغير المناخي على الدول الإسلامية »، والذي ركز على ضرورة مواجهة التحديات البيئية بالدول الإسلامية.

وخلاصة القول أن الاستقرار المجتمعي لأية دولة مرتبط بدرجة نموها، فلا حروب ولا مشاحنات ولا ارتفاع لمعدل الجريمة من أجل لقمة العيش، والعمل والصحة، والتعليم، هى من لوازم الاستقرار، ولذلك تسعى كل الدول للتنمية الشاملة المستدامة، وفق قدرات كل دولة من هذه الدول.

---

[١] د/ علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية – دراسة مقارنة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية- القاهرة، ص٤٥-٤٦.

[٢] د/ علي أبو الفتوح الشيخ، التواصل بين الحضارات في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق.

الخاتمة

لقد تم تناول هذا البحث في موضوع:« ماهية التنمية المستدامة » فى مبحثين، كل مبحث يتكون من مطالب.

حيث بدأ بتعريف المقصود بالتنمية المستدامة، ودراسة مفهومها من خلال المطلب الأول، وحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على اهم التعريفات التي سيقت في التنمية المستدامة، التي من اهمها، ما عرفها به استاذنا الدكتور عزت البرعي من أن التنمية يجب أن تشمل كافة الجوانب، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، وهذا الأمر لا يمكن تحققه إلا من خلال إستراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، تقوم على اعادة تنظيم المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وتنظيميًا، وتحديد الأهداف الجوهرية التي يجب الوصول إليها، والوسائل والسياسات التي يتم عن طريقها تحقيق الأهداف[1].

ثم تعرض البحث بعد ذلك إلى المطلب الثاني لبيان اهداف التنمية المستدامة، والتي تتلخص في تعزيز القدرات الاقتصادية للدولة، وذلك برفع مستوى الإنتاج واستغلال المهارات والطاقات البشرية في الدولة، وزيادة معدلات الإنتاج الكلية للاقتصاد، وتخفيض معدلات البطالة بإتباع سياسات قادرة على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وغيرها من الاهداف التي سبق وقد وذكرناها.

ولم يغفل البحث من خلال هذا المطلب الفرق الذي كان يجب ابرازه، بين التنمية والنمو وما يمكن ان يترتب على ذلك.

وتعرض البحث من خلال المبحث الثاني إلى نشأة وتطور التنمية المستدامة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، فتناولت في المطلب الأول، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المطلب الثاني ابرزتجوهر ومفهوم التنمية المستدامة خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، ثم تناولت بعدها حقبة التسعينيات وما بعدها.

وقد أثمرت هذه الدراسة عدة نتائج، وتوصيات، نجملها على النحو التالي:-

---

[1] د/عزت عبدالحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص١٠٧ وما بعدها.

النتائج:

١) التنمية تعني تلبية حاجات الجيل الحاضر دون إهدار لمقدرات الأجيال القادمة.

٢) توجد فروق عدة بين كل من التنمية والنمو الاقتصادي، أهم هذه الفروق أن التنمية في مفهومها أوسع بكثير وأشمل من النمو.

٣) يعد الفقر مصدرًا من مصادر فقدان الأمن والاستقرار في حياة الأفراد والشعوب، وسبب من أسباب انهيار الاقتصاد في المجتمع؛ لأن المال هو الشريان المادي للحياة الاقتصادية، وقد يكون في كثير من الأحيان سببًا من أسباب الانحلال الأخلاقي والديني.

التوصيات:

١) تبني استراتيجية تنويع الاقتصاد المصري لتنويع سلة الصادرات من خلال التحول إلى قطاع الصناعة والإنتاج، ولتحقيق ذلك ينبغيإيجاد حلول عملية.

٢) يلزم مراعاة البعد الاجتماعي في ظل النظام الاقتصاد الحالي، برعاية الطبقات غير القادرة ومحدودة الدخل، تحقيقًا لمبدأ التكافل الاجتماعي، ولا شك أن برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي برعاية ذات الدخول المحدودة، سواء كانوا كبار سن أو معيلين عدد كبير من الاولاد، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ارامل، أو غيرهم ممن لا دخل لهم، بتوفير معاش ثابت (تكافل وكرامة) لهم، يعتبر خطوة مهمة وفعالة في هذا الجانب.

٣) يلزم تبسيط الإجراءات الحكومية في كل الميادين، حتى لا يهدر وقت المواطنين المترددين عليها، مما يؤثر على الإنتاج العام والتنمية الشاملة.

٤) العمل على تحقيق السلام، وحسن الجوار، وعدم الدخول في صراعات – داخلية وخارجية– تعمل على تشتيت موارد لدولة ومجهوداتها بدلًا من توجيهها نحو الانماء والتنمية.

٥) دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وارساء مفهوم المواطنة البيئية، والحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على ادارتها بشكل مستديم يحقق الأمن بجميع جوانبه.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- د/ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو- هل يمكن الاقتداء بها، إيتراك للنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٥م.

٢- التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية- القاهرة، ١٩٧٠م.

٣- د/ عزت عبدالحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية- دراسة تحليلية عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي نشأته وتفسيره وتطوره وخصائصه والتنمية الاقتصادية: العناصر والنظريات والسياسات واستراتيجيات التنمية والتطوير، مطابع جامعة المنوفية، سنة ٢٠٣٣-٢٠٠٤م.

٤- د/عصام خوري- د/عدنان سليمان: التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، د/ت.

٥- د/ إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو،دارهومة للطباعة والنشر-الجزائر، سنة ١٩٩٧.

٦- د/ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط٢، الدارالدولية للنشر والتوزيع- القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

٧- د/ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية- مصر، سنة ٢٠٠١.

٨- د/ محمد عبد العزيز عجينة- إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية- الإسكندرية، سنة ٢٠٠٣.

٩- د/ محمود محمد شريف – الاقتصاد – درا المطبوعات الجديدة القاهرة، سنة ١٩٧١.

١٠- د/نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١١- خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر- الاردن، ط٦، سنة ٢٠٠٨م.

١٢- د/ عبدالحميد محمد القاضي، مقدمة فى التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة ١٩٧٥.
١٣- د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٨٤م.
١٤- د/ يسري محمد أبو العلا، الاقتصاد السياسي- النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية- القاهرة.
١٥- د/محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية- القاهرة، ١٩٦٨.
١٦- د/ عبدالحميد القاضي، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية- مصر، سنة ١٩٧٥م.
١٧- د/ صبحي تادرس فريضة- د/محمود يونس، مقدمة فى الاقتصاد، (د/ن)، ١٩٨٥م.
١٨- د/انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي- بيروت/لبنان، ص٢٣-٢٦.
١٩- د/ عبد الفتاح، عبد الرحمن عبد المجيد، التنمية الاقتصادية نظريتها وسياساتها، مكتبة الجلاء –المنصورة، سنة١٩٨١- ١٩٨٢.
٢٠- د/ محمد صبري الحوت- د/ ناهد عدلي شاذلي، التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، ص١٧٥.
٢١- د/عبد الباسط وفا، التنمية السياحية والمستدامة بين الاستراتجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية- القاهرة، سنة ٢٠٠٥.
٢٢- د/ عيسى على إبراهيم- د/ فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافيا التنمية والبيئة، ط١، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٤، ص٣١٧-٣١٨.
٢٣- د/ علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية – دراسة مقارنة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية- القاهرة.

الدوريات والمجلات العربية والمؤتمرات:

١-د/شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة- الرياض، ع١٩، جماد آخر ١٤١٤هـ.
٢-د/ ناهد عدلي شاذلي، التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، س١٣، ع٣٢، سنة ٢٠٠٥م.

٣-د/ علي أبو الفتوح الشيخ، التواصل بين الحضارات في تحقيق التنمية المستدامة، أعمال المؤتمر العربي السادس حول المدخل المنظومي في التدريس الفعال، نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ١٣-١٥ ابريل، ٢٠٠٦م.

مواقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

١- موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

http://wwwiccm.org.sg.

٢- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، التنمية والبيئة، ١٩٩٢م، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع التالي:

http://ww.un.org/ar/esa/hdr/bdf

٣- موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

http://wwwiccm.org.sg.

٤- وثيقة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ قرارات الدورة (٧٠)، ٢٠٠٢م، ص٣/٥١.

مواقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت باللغة الاجنبية:

R.Barro and X.Sala_I-Martin, Economic Growth, 1995, http://down.cenet.org.cn/upfile/8/200751171644184.pdf

Ch.Mahender, Economic Development vs. Economic Growth, http://www.diffen.com/difference/Eonomic_Development_vs_Economic_Growth.

Haper, Global Development and Environment institute, Tufts University, Medford USA. From the World Wide Web:
http//ase.tufts.edu /gdae/ publications/working papers/ sustainable 20% development. Pdf.

Mauritius International Meeting (2005): earth negotiations bulletin's coverage of the Mauritius International Meeting, January 2005, a multimedia resource for linkages environment and development policy markers. From the world wide wed: http:// www.iisd.ca/sids.html.

Agenda 21(2008): Sustainable Development, Retrieved March 15. from the world wide wed: http://www6.gencat.net/a21cat/sd_World.htm.

المرجع الاجنبية:

1- Schumpeter: J.A The Theory of Economic Development Oxford University press Oxford 1974,.

2- Hicks: V, Learning about Economic Development Oxford Economic Papers, Oxford. February 1957.

3- Michael p, Todaro (2000): Economic Development, Seventh Edition, Log man, New York London,.

4- European Commission: Eurostat. Indicators of sustainable development.